

تطور عجز الموازنة العامة في السودان ودور الصكوك الإسلامية في تمويله منذ 1998

أ. عمرو محمد المتولي(*)

أ.د. سالي فريد(**) أ.د. نهلة أبو العز(***)

• ملخص

يهدف البحث الى دراسة عجز الموازنة في السودان الذي يعتبر هاجسا للاقتصاد السوداني، إن ما تعانيه السودان من عجز في موازنته العامة يجعلها تبحث بشكل متواصل عن مصادر جديدة تغطي من خلالها احتياجاتها التمويلية وتتنوع في أدواتها بدلا من أدوات التمويل التقليدية، ومن الأدوات التي برزت في السنوات الأخيرة نجد الصكوك الإسلامية حيث باتت تستخدم في تمويل شتى المجالات بما فيها عجز الموازنة العامة للسودان، وتهدف هذه الدراسة الى إبراز دور الصكوك الإسلامية في تمويل هذا العجز في موازنة السودان.

الكلمات المفتاحية: -عجز الموازنة السودانية- الصكوك الإسلامية- أدوات التمويل التقليدية

• Abstract

This study is entitled the problem in Sudan's budget deficit factors considered an obsession of the Sudanese economy Public budget deficit causes sudan to constantly look for new resources to cover their funding needs and diversity its mechanisms instead of the traditional financing instruments. Among the funding resources that have emerged in recent years, we find the Islamic Sukuk, which represent the Islamic financing instruments, Islamic Sukuk become used to finance various areas including sudan budget deficit.

Key words: Sudan budget deficit- Islamic sukuk- traditional financing instruments

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة

(**) أستاذ الاقتصاد بكلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة

(***) أستاذ الاقتصاد بكلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة

• مقدمة

تعتبر قضية عجز الموازنة العامة للدولة- ومحاولات البحث عن طرق لتمويل هذا العجز- من أبرز المجالات التي تلتقي فيها السياسات المالية بالسياسات النقدية للدولة، كما أن مردود تلك السياسات ينعكس على اليه عمل الموازنة العامة للدولة من حيث إمكانية تحقيق معدلات محددة للعجز نسبياً الى الناتج المحلي الإجمالي وتأثير ذلك على النموالاقتصادي بشكل عام. إن عجز الموازنة العامة وتمويل هذا العجز يعتبر من أهم المشكلات التي تواجه اقتصادات اى بلد وإحدى الاختلالات التي تعاني منها اقتصادات الدول النامية بوجه عام وسوف تفيد تلك الدراسة في تحليل عجز الموازنة فى دولة السودان حيث يعتبر أحد أهم مظاهر الاختلال التي يعاني منها الاقتصاد السوداني، لذلك فإن تحديد الأسباب والمصادر للعجز لفترات مزمنة استمرت لعقود طويلة له أهمية في علاج الاختلال في هيكل الاقتصاد السوداني كما ان زيادة الدور الذى تقوم به الدولة في السودان فى العملية الاقتصادية والتنموية ادى الى توسع الدور الذى تقوم به الموازنة العامة ايضا وذلك لمحاولة تحقيق اهداف الدولة فى مختلف المجالات، الامر الذى أدى إلى تزايد الانفاق العام استتبعه اتجاه العجز الموزنى فى السودان الى التزايد الامر الذى ظهر معة قصور الادوات التقليدية المصدرة بواسطة البنك المركزى السودانى (الاذون والسندات) فى تمويل هذا العجز ومن اتجهت السودان الى إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل هذا العجز وزيادة النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

لقد عانت السودان بوجه خاص من التزايد فى عجز الموازنة ذو النوع الهيكلى وبات يهدد الاستقرار المالي والنقدي للدولة خاصة في ظل حالة التراجع الكبير والتزايد لحجم الاستدانات من النظام المصرفي وزادت معدلات التضخم والمستوى العام للاسعار بشكل كبير في عام 1996 تلك السنة التي سبقت إصدار الصكوك ذات الصبغة الإسلامية ، وتعتبر السودان من أوائل الدول في العالم التي قامت باصدار صكوكاً إسلاميه تستوفى لكافة المتطلبات الشرعية التي تستخدم كأحد أدوات السياسة النقدية لإدارة السيولة داخل



القطاع المصرفي بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة من خلال العمليات الخاصة بالسوق المفتوح، وكذلك استخدامها كأداة بواسطة وزارة المالية والاقتصاد الوطني للاستفادة من موارد نقدية حقيقية موجودة أصلاً داخل الدورة الاقتصادية وبالتالي لا يكون لها آثار تضخمية تذكر.

إشكالية الدراسة

وتتمثل الإشكالية البحثية لهذه الدراسة في الوقوف على التحديات والعقبات التي واجهتها السودان بسبب الزيادة في عجز الموازنة العامة وكيفية إيجاد أدوات تمويلية لهذا العجز الذي أصبح واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية المحورية في السودان - لما لهذا العجز من آثار مباشرة وقوية على النمو الاقتصادي بشكل خاص الاقتصاد السوداني بصفة عامة، لا سيما بعد اتجاه ذلك العجز إلى التزايد وما صاحبه من ارتفاع مستمر في الدين العام الداخلي للسودان، ولقد كان استخدام الوسائل التقليدية من إصدار أذون وسندات الخزنة أحد الحلول التقليدية التي تلجأ إليها السودان لتمويل العجز في موازنتها، ولكن مع زيادة الاعتماد على تلك السياسة ظهرت لها آثار سلبية غير مرغوب فيها، مما يلفت الانتباه إلى ضرورة دراسة مدى فاعلية هذه السياسة في تمويل العجز من ناحية والبحث عن مصادر أخرى للتمويل أكثر فاعلية وأقل تكلفة الأمر الذي أدى إلى ان تظهر فكرة المنتجات المالية الإسلامية واستراتيجياتها وتطويرها، فالصناعة المالية الإسلامية تسعى بخطى حثيثة لتنشيط وجودها كنظام مالي واقتصادي - كبديل أو مكمل للنظام التقليدي بما فيه من جوانب سلبية أدت إلى أزمات مالية عاصفة رغم المحاولات المستمرة لإنعاشه والإبقاء عليه. ومن أهم المنتجات المالية التي ظهرت على الساحة هوالصكوك الإسلامية ودورها في التنمية وتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة .

هدف الدراسة:

يهدف هذا البحث الى الوقوف على الاسباب الرئيسية لنتامي عجز الموازنة في السودان ودور الصكوك الإسلامية في تمويل هذا العجز كاداة بديلة لوسائل التمويل التقليدية

تساؤلات الدراسة

ويسعى هذا البحث للإجابة على التساؤلات التالية :

1. ما هي الاسباب التي أدت إلى تنامي عجز الموازنة العامة في السودان ؟
2. هل استطاعت الصكوك الإسلامية تغطية العجز في الموازنة للسودان ؟
3. هل للصكوك الإسلامية القدرة الكافية لتكون الخيار الاحسن في تغطية عجز الموازنة العامة؟

فروض الدراسة

- هناك تزايد مضطرد لعجز الموازنة العامة في السودان خاصة مع انفصال الجنوب في 2011 .
- هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الناتج المحلي الاجمالي وعجز الموازنة
- ان الصكوك الإسلامية تساهم بفاعلية وايجابية في تمويل عجز الموازنة العامة

منهج الدراسة

ويعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي من أجل وصف الصكوك الإسلامية واطهار عجز الموازنة وايضا المنهج التحليلي من أجل تحليل كل من أسباب العجز ودور الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الموازنة العامة.

خطة الدراسة

وسوف يتم عرض البحث من خلال المحاور الرئيسية التالية:

- مقدمة

أولاً : الدراسات التي تناولت دور الصكوك الإسلامية كألية لتمويل العجز في الموازنة العامة وأهمية الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية

ثانياً: تعريف عجز الموازنة العامة

ثالثاً: الأساليب التقليدية في تمويل عجز الموازنة العامة

رابعاً: تحليل أداء الموازنة العامة في السودان منذ سنة 1998

خامساً: نشأة الصكوك الإسلامية في السودان.

سادساً: مساهمة الصكوك المحلية السودانية في الناتج المحلي وتمويل عجز الموازنة العامة

سابعاً: مساهمة الصكوك المحلية السودانية في تمويل عجز الموازنة العامة

ثامناً : خاتمة وتوصيات



أولاً : الدراسات التي تناولت التعرف على دور الصكوك الإسلامية كألية لتمويل العجز في الموازنة العامة وأهمية الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية.

ومن بين هذه الدراسات دراسة ست البنات عبد الجبار (2012) والتي هدفت إلى التعرف على دور الإصدارات الحكومية في إدارة الموازنة العامة للدولة إلا أن الإصدارات الحكومية أدت إلى تخفيض الاستدانة من الجهاز المصرفي وبالتالي الحد من الآثار السلبية للاستدانة على الاقتصاد القومي كما أن الإصدارات الحكومية قد ساعدت في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية ، حيث زادت إصدارات السوق الأولية وارتفع حجم التداول في السوق الثانوية .

وتوصلت تلك الدراسة إلى أن هذه الإصدارات الحكومية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية وأداة فاعلة من أدوات السياسة النقدية وأن لها تأثير مباشر على أداء الموازنة العامة للدولة حيث عملت على تمويل الموازنة في موارد حقيقية بدلاً من اللجوء إلى الاستدانة من النظام المصرفي، كما ساعدت على تحويل المدخرات المجمدة نسبة لعوائدها المناسبة ووضوح التعامل بها، كما ساعدت في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية.¹

وسعت دراسة دياب خالد وآخرون (2017) إلى التعرف على دور الصكوك الإسلامية كألية لتمويل العجز في الموازنة العامة بدولة الجزائر مع دراسة لكل من حالي ماليزيا والسودان وتبين من النتائج أهمية وفاعلية أدوات التمويل الإسلامي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وذلك بواسطة الصكوك الإسلامية وكيف استفادت الجزائر في تطبيقاتها من تجرتي السودان وماليزيا أوضحت الدراسة أهم العراقيل التي تواجه الجزائر في تفعيل هذه الصكوك وإقتراح الحلول اللازمة لإنجاحها.²

1- ست البنات السر عبد الجبار بعنوان: دور الإصدارات الحكومية في إدارة الموازنة العامة للدولة تقييم تجرية شهادات المشاركة الحكومية (شهادة وصكوك الاستثمار الحكومية)2005-2012م، رسالة ماجستير غير منشورة (السودان، جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا الدراسات التجارية، 2014)

2- دياب خالد، الصكوك الإسلامية كألية لتمويل عجز الموازنة العامة ، دراسة حالة لدولتي ماليزيا والسودان (2000-2017) رسالة ماجستير (الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، 2017) الملخص.

ومن بين هذه الدراسات دراسة **فتح الرحمن محمد صالح (2008)** والتي هدفت إلى التعرف على دور الصكوك الإسلامية في كيفية تعبئة الموارد اللازمة وذلك لتمويل المشروعات التنموية وقد أفادت نتائج الدراسة بأن تنوع وتعدد هياكل إصدار تلك الصكوك من شأنه أن يوفر حلولاً متنوعة للحكومات وللشركات وعدم مجازاة الفكر الاقتصادي الغربي في ممارسات التوريق بأسلمته ، وإنما ابتداع أدوات مالية إسلامية جديدة نابعة من الإرث والواقع الإسلامي في مجال المعاملات. والاستمرار في نشر ثقافة الصكوك الإسلامية في أوساط مجتمعات الأعمال بوصفها أدوات تقدم حلولاً مبتكرة لهم في مجال حشد وتوظيف الموارد"¹

وسعت دراسة **حسين عثمانى، خوله مناصريه (2016)** إلى بيان أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية مع الإشارة أيضاً إلى بعض التجارب العربية والعالمية المختارة ،وقد توصلت تلك الدراسة إلى أن الصكوك الإسلامية تتمتع ببرامج تؤهلها لقيادة برامج تمويل البنية التحتية بكفاءة عالية ، وبتكلفة منخفضة ، وبأجال مختلفة ، كما أن الاعتماد على الصكوك كأسلوب تمويلي للبنية التحتية من شأنه أن يعالج أوجه القصور في التمويلات الحكومية ، ويدعم التنمية الاقتصادية ، ومنه تتطلب الضرورة نشر ثقافة الصكوك الإسلامية وتوفير البيئة القانونية والتنظيمية التي يمكن أن تزدهر دراسة فيها هذه المنتجات"²

وحاولت دراسة **Elsaid Breka & Sanaa Morbety (2017)** التعرف على دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتباره أداة التمويل وتعبئة الموارد المالية بطريقة شرعية بدلا من التمويل التقليدي والذي يعتمد على الربا حيث تم التسليط الضوء على تجربة السودان وذلك باستعراض أهم الصكوك التي أصدرتها حكومة السودان.

- 3- فتح الرحمن على محمد صالح ، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية ، ورقة عمل مقدمة لمندى الصيرفة الإسلامية (بيروت ، الجمهورية اللبنانية، ، 2008 ،)، ص2.
- 4- حسين عثمانى ، خولة مناصرية ، أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية - تجارب عربية وعالمية مختارة-، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ، مج (13) ، ع (3) 2017 ، (الاردن ، جامعة ال البيت عمادة البحث العلمي)، الملخص.



واستخلصت الدراسة أن الصكوك ساهمت في تغطية العديد من احتياجات الموارد المالية في دولة السودان من عجز الموازنة، وأنها استخدمت في تمويل مشاريع البنية التحتية وتنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية¹، ويتضح مما سبق ان تلك الدراسات هدفت إلى تحليل المنتجات الخاصة بالتمويل الإسلامي وكذلك تطرقت الى سبل تطويرها وكذا التعرف على دور الصكوك الإسلامية كألية لتمويل العجز في الموازنة العامة مع بيان أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية.

ثانياً: تعريف عجز الموازنة العامة

يمكن النظر إلى تعريف العجز من منظورين :

المنظور المالي والمحاسبي: هو زيادة النفقات عن الإيرادات بشرط تتضمن الموازنة بجميع النفقات والإيرادات للدولة .

المنظور الاقتصادي والاجتماعي: حيث يحمل عجز الموازنة العامة بجملة الآثار السلبية المترتبة عن السياسة المالية المنتهجة، والمنهج المتبع في الية إعداد الموازنة وتنفيذها ، هذا عندما تكون النتائج المحققة من تنفيذ الموازنة نتائج سلبية أكثر منها ايجابية ، ويحدث التراجع في النشاط الاستثماري والتنمية بسبب فرض ضرائب عالية تثقل كاهل المستثمرين وتقضى على حوافز الإنتاج التنموية والاستثمار².

1- **Sudan Experience As A Model**, Milev Journal Of Researches and Studies, (Algeria: Milla University, vol.3, num.1, pages 183-197), atticle <https://www.asipcerist.dz/> (-Khoutem , Daoud Ben Jedida " **Islamic banks-Sukuk markets relationships and economic development : The case of the Tunisian post-revolution economy** " Journal of Islamic accounting and business Bingley Emerald ISSN –ZDB-ID 2256789- Vol.5.2014 –p47-60

2- ايمن طه حمد النيل ، قياس وتحليل الاثار المالية للخصخصة على الموازنه العامة للدولة في السودان ، الخرطوم السودان ، دار عزة للنشر والتوزيع ، 2011 م ، ص 149-150

ثالثاً: الأساليب التقليدية في تمويل عجز الموازنة العامة

1- الاقتراض الخارجي:

حيث تقوم الحكومات بالاقتراض من كل من الهيئات والمؤسسات الدولية، البنوك التجارية الأجنبية، وكذلك من الدول الأخرى، أو عن طريق قيام الدولة بإصدار سندات لغير المقيمين بها ، إلا أنه يوجد حدوداً لاستخدام هذه المصادر للمساهمة في تمويل العجز الموازني، نظراً لأن هذه المصادر لها عواقب سلبية على الاقتصاد القومي للدول، وتعتبر شروط الإقراض بشكل ميسر من أهم العوامل التي تجعل الدول النامية تلتجأ لهذا الأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة، ونجد انه في كثير من الاحيان في الدول النامية يكون الاقتراض في شكل منح خارجية ، وكلما زاد حجم هذا العنصر كلما زادت قدرة الحكومات على الاقتراض دون الخوف من استمرار العجز في الموازنة أو تفاقمه.¹

أ - الاقتراض من الهيئات و المؤسسات الدولية:

من ابرز الامثلة لذلك اقتراض الدول النامية من بعض المؤسسات الدولية الكبرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .

ب- الاقتراض من البنوك التجارية الأجنبية:

تقوم بعض الدول النامية بتمويل عجز الموازنة العامة من الاقتراض من البنوك التجارية الأجنبية، لكن يُعاب على هذا النوع انه يحمل شروط تجارية بحتة بما في ذلك الارتفاع الكبير لاسعار الفائدة ، أو فترات سماحها القصيرة ، أو مدة القرض شديدة القصر وهو ما لا يتناسب مع كونها قروضاً إنمائية لا تؤتي ثمارها إلا في المدى الطويل.²

1- صندوق النقد الدولي، مبادئ إرشادية للتصحيح المالي، (واشنطن ، إدارة الشؤون المالية ،

سلسلة كتيبات رقم 49 سنة 1995) ص-ص 11-12.

2- صندوق النقد الدولي، نفس المرجع السابق مباشرة ، ص 14.



ج - الاقتراض من الدول الأخرى:

تلجأ بعض الدول التي تعاني من عجز في الموازنة العامة الى الاقتراض من بعض الدول الأخرى ، كما تقوم العديد من الدول الى اللجوء الى الدول الصديقة للمساعدة عن طريق المنح والمعونات.

وبشكل عام فإن كل تلك الاساليب والطرق تؤدي في النهاية الى تفاقم مشكلة الدين العام الخارجي وبصفة خاصة تزايد الفائدة من الاقتراض وعبء خدمة الدين الخارجي بشكل سنوي على نحو متزايد، ومن المعروف أن معظم الدول النامية قد وقعت في الماضي في المشكلة الكبيرة وهي الإفراط في الاقتراض الخارجي، الأمر الذي أدى إلى تراجع ملاءتها المالية أو الجدارة السيادية للدولة، وقد أدى هذا بدوره إلى الحد من قدرة هذه الدول في استخدام هذا المصدر لتمويل في الوقت الراهن، وإذا كان متاحاً لها أن تستخدم هذا المصدر لتمويل عجز الموازنة فسيكون بسعر فائدة مرتفع جداً ، كما أن من أبرز عيوب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال الاقتراض الخارجي أنه في حالة حدوث انخفاض في قيمة عملة الدولة المقترضة يؤدي ذلك إلى تزايد أصل الدين وأعباء خدمته مقوماً بعملتها وهو الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تفاقم في الدين العام الخارجي وبالتالي توقف الدولة عن السداد.

2- الاقتراض الداخلي:

أ - التمويل عن طريق الاقتراض من البنوك المختلفة في الجهاز المصرفي الوطني:

تقوم فيه الحكومات المختلفة بالاقتراض من البنوك بالجهاز المصرفي الوطني، ولا تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة¹، إلا أن الاقتراض من تلك البنوك قد لا يؤدي بشكل تلقائي إلى خلق قاعدة نقدية، وإذا قام البنك المركزي بتلبية الطلب الإضافي على الائتمان من البنوك وذلك من خلال إمداد تلك البنوك باحتياجات إضافية فيعتبر الاقتراض من البنوك من أجل تمويل عجز الموازنة في هذه

1- وجدان مهدي احمد عبدالقادر ، سياسة احداث العجز في الموازنة العامة للدولة ، رسالة دكتوراه ، الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2009) ، ص40

الحالة بنفس آثار الاقتراض من البنك المركزي ، ولكن إذا لم تتوفر القدرة للبنك المركزي على تلبية هذه الاحتياجات من الائتمان، فإن في هذه الحالة تكون البنوك مضطرة إلى خفض الائتمان المقدم للقطاع الخاص، لمواجهة الطلب على الائتمان من جانب الحكومة، لسد عجز الموازنة العامة للدولة وهو ما ينشأ ما يسمى بظاهرة المزاحمة على الائتمان من جانب الحكومة للقطاع الخاص ويؤدي في هذه الحالة إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض المصرفية. وهنا يجب التنويه إلى أنه في حالات وجود ما يسمى "بالسقوف الائتمانية" قد لا تصبغ الصفة النقدية على الاقتراض من البنوك لسد عجز الموازنة العامة، لكن هذا الاقتراض قد يستوعب الائتمان الذي يمكن إتاحتها للقطاع الخاص.¹

ب - التمويل عن طريق الاقتراض من القطاع غير المصرفي المحلي:

وتقوم الحكومة من خلال هذا الأسلوب بإصدار سندات دين عام داخلي أو أدون خزانة عامة، ويكون هناك سماح بالاقتراض من القطاع غير المصرفي لهذه الحكومة بأن يستقر لديها العجز دون زيادة في القاعدة النقدية أو الاحتياطات الدولية على المدى القصير، ولذلك فيعتبر هذا الأسلوب وسيلة فعالة لتجنب الآثار التضخمية والأزمات الخارجية، ولكن من الملاحظ أن هذا الاقتراض يحتوي في جوانبه على مخاطر خاصة إذا تم الإفراط في استخدامه، ومن أهم هذه المخاطر ما يلي: ²

- بالرغم من أن تمويل العجز بسندات الدين المحلي قد يعمل على تأجيل حدوث التضخم نوعاً ما في الأجل القصير، إلا أنه قد يخلق مشكلة وقد يؤدي إلى الزيادة في معدل تضخم بطريقة أكبر في المستقبل، خاصة إذا لم تستطيع الحكومة القيام بالسيطرة على الدين الحكومي وجعله في معدلات الحدود الآمنة

1- William R Barnes & Christopher w .Hoene, " Fiscal futures: Toward a system of public finance for the 21st century" **Government finance Review**, Chicago : Jun 2001 . vol.17. iss.3,p21-25.

2- حامد عبد المجيد دراز " مبادئ المالية القروض العامة " (القاهرة ، الدار الجامعية، عام 2000) ص 70.



• أن الاقتراض من القطاع العام بطريقة مباشرة عن طريق الحكومة يؤدي إلى مزاحمة للقطاع الخاص الامر الذى يضع كمية كبيرة من الضغوط تؤدي لرفع أسعار الفائدة المحلية، ولا تقتصر تلك العواقب فقط على ارتفاع أسعار الفائدة ، بل ان الامر يمتد للإضرار بعملية النمو بشكل عام ، ويؤدي الى زيادة تكلفة خدمة الدين في المستقبل، وبالتالي زيادة العجز المالي في المستقبل وتستمر دائرة التزايد المتوالى.

• أن خدمة الديون تظل في عملية التزايد حتى تصل إلى أقصى حد ممكن، مما يجعل هناك استحالة في استمرار استيعاب الدين العام، وفي الدول التي تعاني من ارتفاع معدل التضخم تتضاءل قيمة السندات الحكومية بمعدلات سريعة، ويكون الطلب على هذه السندات محدوداً والحكومات قد تقوم بإجبار البنوك أو الجمهور بصورة مباشرة أو غير مباشرة للقيام بشراء هذه السندات، وهي عملية يمكن أن تلحق أكبر الضرر بمصداقية الحكومة بمرور الوقت.

ج - الاقتراض من المؤسسات الحكومية أو هيئات القطاع العام ذات الفائض:

يقوم العديد من دول العالم بالاقتراض من المؤسسات الحكومية أو هيئات القطاع العام ذات الفائض ، وعلى الأخص صندوق التأمين الحكومي وصناديق المعاشات، ولم تكن هذه العمليات تتم طواعية واختياراً من جانب هذه الهيئات فهي تستثمر في سندات حكومية تنفيذاً لقوانينها التي تنص على ذلك أو تنفيذاً للأوامر الصادرة إليها من الوزراء المختصين ، وكان الاقتراض يتم بسعر فائدة يقل كثيراً عن سعر الفائدة السائد على العمليات المماثلة في السوق النقدية والمالية والواقع أن هذه الطريقة في التمويل لها عدة عيوب يعتبر من أهم تلك العيوب ان تكلفة الاقتراض تكون غير حقيقية حيث أن أسعار الفائدة تتحدد بقرارات إدارية عادية ولكنها لا تمثل التكلفة الاقتصادية الحقيقية.¹

1- زواق الحواس، كفاءة الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الدوازنة العامة ، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والذندسة الدالية، (الجزائر، جامعة الدسيلة، 2014)، ص 9

د - التمويل التضخمي (الإصدار النقدي):

يقوم هذا الأسلوب من التمويل على أساس إسباغ الصفة النقدية على عجز الموازنة العامة للدولة، أو تحويل العجز إلى نقد، وفي هذا الحالة يكون اقتراض الحكومة من البنك المركزي معادلاً لخلق قاعدة نقدية، ولذلك فإن خلق النقود بمعدل يتجاوز الطلب عند مستوى السعر السائد، يؤدي إلى خلق أرصدة نقدية بطريقة كبيرة، الأمر الذي يؤدي إلى رفع المستوى الكلي للأسعار، وتفيد التجارب الدولية خاصة في الدول التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي أن نسبة كبيرة من حالات عجز الموازنة العامة للدولة عندما تتحول إلى نقود تصبح المصدر الرئيسي للتضخم وهنا تثار مجموعة من النقاط الهامة أهمها¹:

- إن ضريبة التضخم التي يتحملها الأفراد أعلى بكثير من الضريبة التي تحصلها الحكومة، أي أن التكلفة التي يتحملها الأفراد بسبب سياسة الحكومة في سد العجز اعتماداً على طبع النقود هي تكلفة أعلى بكثير من الموارد الحقيقية التي تخصصها الحكومة، ولذلك فإن ضريبة التضخم تكون متدنية الكفاءة.
- إن انخفاض قيمة النقود الحقيقية بسبب ارتفاع معدل التضخم يعني انكماشاً في وعاء ضريبة التضخم، وهذا يعني أنه لكي تحصل الحكومة على نفس العائد من ضريبة التضخم يجب عليها أن تطبق معدل ضريبة أكثر ارتفاعاً .
- إن انخفاض الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية سيكون أكثر احتمالاً في ظل التزايد في معدل التضخم، حيث إن الجمهور يتكيف مع هذا الارتفاع في معدل التضخم بأساليب مختلفة مثل استبدال العملة المحلية بالعملات الأجنبية.

هـ - التمويل من خلال تراكم المتأخرات:

إذا كانت الحسابات المالية تقوم على أساس الاستحقاق، فإن هناك شكلاً من أشكال تمويل عجز الموازنة يمكن للحكومات أن تستخدمه، وهو الأسلوب الذي يستند على

2-Philip Caginess, **Studies in quantity Theory of Money**, The Monetary Dynamics of hyperinflation, (In Melton Friedman , University of Chicago press Studies in quantity Theory of Money, 1998 .



المدفوعات المتأخرة، ففي كثير من الدول التي أخذت ببرامج للإصلاح الاقتصادي تراكمت على تلك الحكومات متأخرات هائلة، وقد أدى ذلك إلى حالة من العجز النقدي أقل حدة من حالات العجز التي تقاس على أساس الاستحقاق، والملاحظ أنه عندما تقوم الحكومة بسداد هذه المتأخرات يصبح عجز الاستحقاق أقل من العجز النقدي.¹ والمؤكد أن تمويل عجز الموازنة من خلال تراكم المتأخرات يمثل شكلاً من أشكال التمويل القهري أو الإجباري لعجز الموازنة العامة للدولة، ومن المفضل أن يتم تجنب اللجوء إليه لأنه يؤثر على مصداقية الحكومة.²

و- السحب من الاحتياطات بالنقد الأجنبي:

في بعض الظروف الغير طبيعية والناجئة عن بعض الازمات قد تضطر بعض من الدول إلى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال السحب من الاحتياطات الخاصة بالنقد الأجنبي، ولكن من أهم عيوب هذا الأسلوب أنه قد يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال في ظل انخفاض سعر الصرف، مما يرفع من معدلات التضخم، وهذا الأسلوب في تمويل العجز يؤدي أيضا إلى رفع مبدئي في سعر الصرف.²

رابعاً: تحليل أداء الموازنة العامة في السودان منذ سنة 1998

أ- على جانب الإيرادات تتمثل جملة الإيرادات العامة في الإيرادات التي يتم تحصيلها من عمليات التشغيل وأداء النشاط المباشر وغير المباشر ، وتشمل أساساً الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة من ضرائب على الدخل والضريبة على القيمة المضافة والضرائب الجمركية، كما تشتمل الإيرادات العامة على المنح المحصلة من الداخل والخارج، وكذلك على الإيرادات الأخرى المتمثلة أساساً في الفوائد والأرباح المحققة ، فضلاً عن إيرادات الخدمات الحكومية بصفة عامة³ .

1منير راشد ، تصميم برامج الاستقرار والتصحيح الاقتصادي، مجلة البحوث التجارية، المجلد 40، العدد 2 ، أكتوبر 1998 (ابو ظبي صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية)، ص8

2منير راشد، المرجع السابق مباشرة ، ص82

3- وزارة المالية والاقتصاد الوطنى السودانى، لائحة الاجراءات المالية والمحاسبية ،الخرطوم ، مطابع

السودان للعملة المحدودة، 2011)، ص11

ويوضح الجدول رقم (1) تطور الإيرادات العامة ومعدل نموها ونسبة تلك الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1998 . 2019)

السنة	الإيرادات بالمليون جنية سوداني	نسبة نمو الإيرادات %	الناتج المحلي الاجمالي	الايادات كنسبة من الناتج المحلي %
1998	1592	.	21935,91	7.3
1999	2052	28.9	27058,81	7.6
2000	3340	62.8	33770,7	9.9
2001	3652	9.3	40658,5	8.9
2002	4722	29.3	47756,0	9.9
2003	7036	49.0	55733,7	12.6
2004	10239	45.5	68721,4	14.9
2005	12184	19.0	85707,1	14.2
2006	15075	23.7	99086,7	15.2
2007	18462	22.5	90339,0	20.4
2008	24708	33.8	120734,0	20.5
2009	20045	18.9-	135659,0	14.7
2010	20737	3.5	162203,9	12.8
011	22766	9.8	186689,0	12.2
2012	22168	2.6-	243412,8	9.1
2013	34311	54.8	294630,2	11.6
2014	51215	49.3	471295,0	10.9
2015	54499	6.4	582937,0	9.3
2016	57864	6.2	667568,0	8.7
2017	77054	33.2	773467,0	10.0
2018	124946	62.2	1228976,3	10.2
2019	162730	30.2	1950330.2	8.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي خلال الفترة من

1998 حتى 2020 وتم حساب النسب بواسطة الباحث



يتضح من الجدول السابق الارتفاع المستمر ومعدل النمو الايجابي في الفترة من 1998 حتى 2008 في الإيرادات العامة ولكن بنسب متفاوتة ، وكذا معدل نمو الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ايجابيا ومتزايدا في ذات الفترة وبلغت اعلي نسبة في نمو الايرادات من سنه الى اخرى سنة 2003 بنسبة نمو تقدر بنحو 49 % ، كما بلغت اعلي نسبة للإيرادات من الناتج المحلي فى عام 2008، ويرجع السبب الرئيسى فى نمو الايرادات فى تلك الفترة وزيادة نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي الى تطبيق عدد من الاصلاحات فى الضرائب وكذا اصلاحات هيكلية ومالية اخرى وكذلك دخول البترول السودانى والضريبة على القيمة المضافة كأهم موردين للإيرادات ، ومن ناحية اخرى انخفض معدل النمو فى الإيرادات سنة 2009 بنسبة بلغت -18.9 % ، وكذا كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي 14.7 % نتيجة الأزمة المالية العالمية ، انفصال جنوب السودان وفقدان السودان إلى جزء من إيرادات النفط الذى ذهب الى جنوب السودان حيث اثر الفشل فى الاتفاق مع دولة جنوب السودان بصورة سلبية على الايرادات العامة ، وجدير بالذكر انه وفقا لارقام ختامى سنة 2020 المبدئية فقد بدأت نسبة نمو الايرادات فى الارتفاع مرة اخرى حتى بلغت فى 2020 نسبة الارتفاع 62.6% وترجع اهم اسباب تلك الزيادة الى الاستمرار فى تنظيم حملات مكافحة التهرب الضريبي الجمركى ، وكذا توسيع مظلة الضرائب والتوسع فى استخدام مشروع التحصيل الالكترونى¹ .

ب- تطور الإنفاق العام

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسات المالية التى يتم تنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وكذا الاستثمارية والتى يهدف إليها المجتمع ككل خلال فترة زمنية محددة، فهي تمثل دوراً هاماً فى تخصيص الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة كما تؤثر على الأسعار والدخل والتوظيف والواردات وتدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل وطويلة الأجل داخلياً وخارجياً بالإضافة إلى تأثيرها بشكل كبير على توزيع الدخل القومي ويعتبر تحديد اسقف للإنفاق العام من الاتجاهات التى يجب أن تتبناها الدولة للحد من تنامي هذا الإنفاق ومن أهم الأساليب الممكنة لذلك هى ربط الإنفاق العام للجهات المختلفة للدولة بأهداف كمية وعينية مطلوب تحقيقها .

1- وزارة المالية والاقتصاد الوطنى السودانى ، مرجع سبق ذكره، ص 51 .

ويوضح الجدول التالي تطور تطور الإنفاق العام وكذا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من 1998 حتى 2019¹.

جدول رقم (2)

تطور الإنفاق العام ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1998 . 2019)

الانفاق كنسبة من	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة نمو	الإنفاق العام	السنة
%7.9	21935.91	.	1730	1998
%8.4	27058.81	%31.2	2270	1999
%9.3	33770,7	%37.7	3125	2000
%8.4	40658,5	%9.7	3428	2001
%7.9	47756,0	%10.0	3770	2002
%10.2	55733,7	%50.2	5663	2003
%11.5	68721,4	%40.1	7936	2004
%12.2	85707,1	%31.5	10435	2005
%14.8	99086,7	%41.0	14713	2006
%19.3	90339,0	%18.3	17403	2007
%21.5	120734,0	%49.3	25985	2008
%18.4	135659,0	%4.0-	24941	2009
%17.5	162203,9	%13.6	28324	2010
%17.2	186689,0	%13.7	32193	2011
%12.3	243412,8	%7.4-	29821	2012
%13.8	294630,2	%36.7	40768	2013
%11.8	471295,0	%36.5	55632	2014
%10.5	582937,0	%10.5	61476	2015
%10.3	667568,0	%12.2	68989	2016
%11.8	773467,0	%32.4	91368	2017
%13.2	1228976,3	%78.2	162792	2018
%11.3	1950330,2	%35.6	220758	2019

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي خلال الفترة من 1998 حتى 2019 وتم حساب النسب بواسطة الباحث

1- وزارة المالية والاقتصاد الوطني السوداني ، لائحة الاجراءات المالية والمحاسبية ، الخرطوم ، مطابع السودان للعملة المحدودة ، (2011) ، ص 13



يتضح من الجدول السابق التزايد فى نمو الإنفاق من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة بمعدلات تزايد مختلفة وبلغ اعلى معدل نمو للإنفاق نحو 49.3 % فى سنة 2008 ، وكذا تزايدت نسبة الانفاق العام من الناتج المحلى فى تلك السنة لتصل الى اعلى نسبة لها وقدرت بنحو 21.9 % تتاثر فى ذلك بالازمة المالية العالمية ، ثم انخفض معدل نمو النفقات فى سنة 2012 بمعدل - 7.4 % وعاود فى الارتفاع حتى اصبح 78.2 % سنة 2018 وعاودت نسبة الزيادة فى الانفاق الى الانخفاض فى عام 2019 لتصبح 35.6 % ، ووصلت الزيادة الى اعلى معدل لها فى عام 2020 حتى اصبحت 107.4 % ، ومن ناحية اخرى فقد بلغت نسبة الانفاق العام فى عام 1998 نحو 7.9 % من الناتج المحلى الاجمالى وتزايدت النسبة عبر السنوات حتى وصلت إلى 21.5 % عام 2008 كنتيجة للازمة المالية العالمية وانخفضت لتصل الى 13.8 % عام 2018 ، فى عام 2019 كنتيجة لانتهاج الحكومة سياسة تخفيض النفقات العامة، ويرجع اهم اسباب التذبذب فى النفقات من عام لآخر لخضوع الاقتصاد السودانى للعديد من التغيرات الايجابية منها والسلبية كما يلى :-¹

- الاجراءات المستمرة والحثيثة فى مجال ترشيد النفقات ومحاولة كبح جماح تزايد تلك النفقات
- تنفيذ حزمة الاصلاح الاقتصادى بما فيها اعادة هيكلة الدعم ورفع الدعم عن المحروقات.
- الاستفتاء الذى اقيم فى التاسع من يناير 2011 وتقسيم السودان الى شمال وجنوب مما ادى الى اثار اقتصادية سلبية وزيادة فى الانفاق العام .
- ويرجع ارتفاع النفقات العامة فى عام 2020 لزيادة تعويضات العاملين بنسبة 155.4 % عن عام 2019 وكذا زيادة المنافع الاجتماعية (دعم الحكومة للقطاع الاسرى المباشر والعلاج بالداخل والخارج ودعم الحوادث واصابات الاطفال) بنسبة 166.7 % عن عام 2019 .

1- وزارة المالية والاقتصاد الوطنى السودانى، ، العرض الاقتصادى سنوات مختلفة ، (الخرطوم ،

مطابع السودان للعملة المحدودة ، سنوات عديدة)، ص 144

ج-تطور عجز الموازنة العامة في السودان

تضمنت برامج الإصلاح الإقتصادي المختلفة والتي تبنتها دولة السودان عدداً من المستهدفات المالية والنقدية يتم تحديدها لاستمرار تصحيح الإختلالات المالية ويتطلب تحقيق الإستدامة المالية والإستقرار الإقتصادي خفض العجز الكلي بالموازنة العامة للدولة.

ويوضح الجدول رقم (3) تطور العجز الكلي للموازنة العامة للدولة ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي في الفترة من 1998 حتى 2019

جدول رقم (3)

تطور العجز الكلي للموازنة العامة للدولة ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي في الفترة من 1998 حتى 2019

(القيمة مليون جنيه)

عجز الموازنة	الناتج المحلي الاجمالي	عجز - فائض الموازنة	السنة
0.6-	21935.91	138.0-	1998
0.8-	27058.81	218.0-	1999
0.5	33770,7	182.0-	2000
0.6	40658,5	250.0-	2001
2.0	47756,0	456.0-	2002
2.5	55733,7	326.0-	2003
3.4	68721,4	799.0-	2004
2.0	85707,1	1663.0-	2005
3.2-	99086,7	3178-	2006
2.8-	90339,0	2509-	2007
1.1-	120734,0	1277-	2008
3.6-	135659,0	4896-	2009
4.7-	162203,9	7587-	2010
5.0-	186689,0	9427-	2011
3.1-	243412,8	7653-	2012
2.2-	294630,2	6457-	2013



السنة	عجز - فائض الموازنة	الناتج المحلي الاجمالي	عجز الموازنة
2014	4417-	471295,0	0.9-
2015	6977-	582937,0	1.2-
2016	11125-	667568,0	1.7-
2017	14314-	773467,0	1.9-
2018	37846-	1228976,3	3.1-
2019	63836-	1950330.2	3.3-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي خلال الفترة من 1998 حتى 2019 وتم حساب النسب بواسطة الباحث

ويتضح من الجدول السابق وجود عجز للموازنة العامة في سنتي 1998، 1999 بمقدار 138 مليون ، 218 مليون جنيه سوداني على التوالي وذلك نتيجة لزيادة الانفاق من جانب الحكومة ، ثم انخفض العجز في 2000 الى 182.0 مليون جنيه نتيجة لاحتساب البترول من ضمن الإيرادات الموازية بعد ان كان ضمنى وبداية من سنة 2001 حتى 2020 ارتفع عجز الموازنة العامة في السودان بمعدلات كبيرة حتى وصل إلى 37846 مليون جنيه بمعدل نمو وصل إلى 164 % عن السنة السابقة 2017 والتي وصل العجز فيها إلى 14314 مليون جنيه ثم انخفضت نسبة الزيادة في العجز لتصبح 68.7 % في 2019، وجدير بالذكر انه وفقا لنتائج ختامى عام 2020 المبدئية فقد زادت نسبة نمو العجز في عام 2020 لتصل لنحو 220 % في 2020.

ومن بين الأسباب التي أدت إلى التنامى في عجز الموازنة العامة للسودان الأسباب التالية:¹

- يعود ذلك إلى انخفاض الإيرادات البترولية وذلك نتيجة لانخفاض الكبير في تلك الفترة للأسعار العالمية للبترول .
- انخفاض الإنتاج الخام مزيج النيل ونصيب الحكومة منه .

1- وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ، العرض الاقتصادى 2019م ،(الخرطوم، مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2020) ص 105.

- عجز تجارة الموارد البترولية بشكل عام .
- انفصال جنوب السودان سنة 2009 حيث أدى إلى فقدان جزء كبير من إيرادات النفط الذي ذهب إلى جنوب السودان فقد أثر عدم الوصول لاتفاق حول القضايا العالقة مع دولة جنوب السودان سلبياً على الإيرادات العامة .
- الضغوط التضخمية وانخفاض الموارد نسبة لظروف السياسة غير المواتية مما أثر سلبياً على الأداء المالي الكلي للموازنة .
- انخفاض مساهمة البترول في الإيرادات بالموازنة العامة للدولة لسنة 2014 .
- الانخفاض الكبير في أسعار النفط بداية من سنة 2014 إلى 2020 .

ومن ناحية اخرى يتضح من الجدول السابق ايضا العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وعجز الموازنة حيث أن الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في تزايد مستمر حيث الزيادة في الفترة الأولى تعتبر شبه ثابتة وبتزايد ذلك المعدل في نهاية الفترة من 2013 إلى 2020، وتلاحظ أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة علاقة عكسية معنوية فكلما زاد الناتج المحلي الإجمالي ينقص نسبة عجز الموازنة من الناتج حتى وصلت نسبة العجز الى 3.1 % من الناتج المحلي الاجمالي ، 3.3 % في عام 2019 ، 5 % في عام 2020 ويرجع اهم اسباب الزيادة في السنة الاخيرة الى زيادة المصروفات الجارية بنسبة 107.4% .¹ أن العجز في السودان يتسم بوجود اختلال هيكلية في الموازنة العامة للدولة لاستمرار هذا العجز لفترات طويلة مع تفاوت حدوثه من وقت لآخر يثبت أن هيكل الموازنة ذاته به خلل كبير، وذلك سواء كان في جانب النفقات أو الإيرادات.

خامساً : نشأة الصكوك الاسلامية في السودان

أ- بدايات الصكوك الاسلامية في السودان

ظل النظام المصرفي السوداني يعمل بالنظام التقليدي القديم حتى اواخر السبعينيات حيث قامت بعض البنوك على النظام الإسلامي، بحيث أصبح النظام مزدوجاً مع وجود



مصارف إسلامية وأخرى ذات نظام تقليدي عادي، وفي أوائل التسعينيات حدثت بعض التعديلات الهامة على تركيبة الاقتصاد السوداني بشكل عام من ضمن تلك التعديلات إلغاء العمل باستخدام نوع من انواع التمويل التقليدي وهو (إصدار السندات واذون الخزانة العام) كونها تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفي النصف الأول من عقد التسعينيات شهد الاقتصاد السوداني تراجعاً حاداً في حجم الاستدانة من الجهاز المصرفي، وقد بلغت معدلات التضخم حوالي 133% في عام 1996¹، الأمر الذي تأتى الى انه لا بد من ضرورة التفكير في آليات جديدة لتمويل العجز فى الموازنة وتحقيق الاهداف والسياسات الكلية للبلاد من خلال الاستخدام الأمثل لكل الموارد المتاحة، والى إصدار أوراق مالية حكومية تأخذ فى اعتبارها الجانب الشرعي للمعاملات المالية ويسهل تطبيقها على مستوى الاقتصاد الكلى، وقد واجه النظام المصرفي فى دولة السودان العديد من التحديات بالغة الصعوبة في إدارته نظراً لعدم توافر الخبرات العملية التى يمكن الاعتماد عليها في تطبيق تلك التجربة الإسلامية في القطاع المالي والمصرفي، الامر الذى كان لا بد معه البحث عن حلول اخرى والاجتهاد في إيجاد الصيغة التمويلية الإسلامية المناسبة لإدارة السيولة النقدية والتمويلية في الاقتصاد وكذلك لتمويل عجز الموازنة العامة والمساعدة على النهوض والنمو الاقتصادي الجيد.

هذا ويعمل القطاع المصرفي حالياً بأكمله وفقاً للنظام الإسلامي بما في ذلك البنك المركزي، وبذلك يكون النظام المصرفي السوداني هو النظام الرائد والاول في تطبيق ما يسمى بأسلمه النظام المصرفي في الوطن العربي والدول الإسلامية وفى مجال الصكوك السيادية الإسلامية والتي بدأت تقريبا منذ عام 1998²، وبما أن بنك

1- سندهس حميد موسى، "تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة للدولة السودان نموذجاً"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد: 21، السنة الحادية عشرة 2017 (الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد)، ص 946.

2- شركة السودان للخدمات المالية، التقرير السنوي لشركة السودان للخدمات المالية لعام 2013، (الخرطوم، مطبعة السودان للعملة المحدودة، 2013) ص 10-11.

السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد السوداني لا يجوز لهما التعامل بالمتاجرة في الأوراق المالية مع الجمهور بشكل مباشر فقد تم إنشاء كيان هو شركة السودان للخدمات المالية لتقوم بهذا الدور بعد أن تنازلت كل من وزارة المالية وبنك السودان المركزي من أصولها في البنوك المملوكة لهما كلياً أو جزئياً لصالح تلك الشركة ، وأصبحت الشركة مملوكة بنسبة 99 % لبنك السودان المركزي وبنسبة 1% لوزارة المالية، وأصبحت تلك الشركة هي المخول لها القيام بدورها في صناعة الأوراق المالية المتعلقة بإصدار وإدارة الصكوك الحكومية والسندات والمساهمة في المشروعات التنموية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والمساعدة في إدارة السيولة بشكل عام على المستوى القومي وتمويل العجز في الموازنة العامة حيث قامت الشركة منذ إنشائها وحتى الآن في إصدار العديد من الأوراق المالية والصكوك وذلك كما يلي :-¹

- القيام بكافة الاعمال والخدمات المالية التي تتعلق بالإدارة والتصرف الإداري المتكامل ، في الأنصبة والحصص المملوكة لكل من بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني بالبنوك السودانية أو أي هيئات أو مؤسسات أو شركات ، وذلك عن طريق إصدار شهادات تسمى شهادات مشاركة البنك المركزي ذات القيمة المتساوية والقابلة للتداول ، بعد تحويل كل الأنصبة والحصص التي يمتلكها كل من بنك السودان ووزارة المالية والاقتصاد الوطني بجدول مفصلة لشركة الخدمات المالية .
- قبول وإقرار حجم وقيمة انصبة كل من بنك السودان ووزارة المالية والاقتصاد الوطني بالبنوك السودانية .
- مساعدة بنك السودان المركزي على القيام بعملية تنظيم السيولة العامة والتي تهدف الى تحقيق أهداف السياسة النقدية العامة .
- الدخول في أي اتفاقيات أو ترتيبات مع بنك السودان الوطني أو أي هيئة أو مؤسسة أو شركة أو أي شخص بغرض تحقيق اهداف الشركة .

1- شركة السودان للخدمات المالية ،مرجع سابق مباشرة ، ص10،-<http://www.shahama.com/ar/reports-studie>



- إنشاء وإدارة صناديق متخصصة في القيام بالخدمات المالية .
- التأمين في اى شركة تامين على ممتلكات الشركة ضد كل الأضرار والمخاطر التي من الممكن ان تحدث وتؤثر على الاخلال بسير العمل .
- أداء اى عمل أو أعمال أخرى تراها ضرورية ولازمة وملائمة او من شأنها ان تمكنها من تحقيق أغراضها أو اى جزء منها ،

ب- أهم أنواع الصكوك الإسلامية السودانية المصدرة

1- شهادات مشاركة البنك المركزي المصدرة (شمم) :-

شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وهى عبارة عن صكوك تمثل أنصبة محددة في صندوق خاص يحتوى على الأصول المملوكة للبنك المركزي السودانى ووزارة المالية في القطاع المصرفي، وهى بذلك نوع من انواع التوريق للاصول وتم إستصدار تلك الشهادات في يونيو 1998م¹

ويوضح الجدول رقم (4) حصيلة شهادات شمم خلال الفترة (1998-2004)

الجدول رقم (4)

حصيلة شهادات شمم خلال الفترة (1998-2004)

السنة	الرصيد بالمليون جنية	%
1998	4923	.
1999	5186	5.3
2000	16713	222.3
2001	37646	125.2
2002	83575	122.1
2003	20794	(74.9)
2004	40465	94.6

المصدر : التقرير السنوي لبنك السودان 2003م ص 19 ، التقرير السنوي لبنك السودان 2004م ص 16

1 فتح الرحمن صالح " ادارة مخاطر الصكوك الإسلامية بالإشارة الى الحالة السودانية " ورقة عمل مقدمة الى ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية ، (السودان ، 2012)

وتستخدم هذه الشهادة بالدرجة الأولى فى الإدارة لعملية السيولة وتمت تصفية تلك الشهادات فى نوفمبر 2004 بسبب انخفاض فعالية تلك الشهادات فى إدارة السيولة بالإضافة الى انخفاض قيمة المكون لهذه الشهادات بعد خصخصة جزء من بنوك القطاع العام كما يوضح الجدول السابق حيث سجلت حصيلتها انخفاضا كبيرا فى سنة 2003 بنسبة -74.9%.

2- شهادات المشاركة الحكومية (شهامة)

تعتبر شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) أيضا صكوك قائمة على أصول حقيقية يتم إصدارها مقابل حقوق مالية للدولة فى عدد من المؤسسات الربحية وتم إصدارها فى مايو من سنة 1999م على الرغم من الهدف الاساسى والرئيسى من وراء إصدار شهامة كان هو توفير آليات للبنك المركزي تعينه فى إدارة السيولة إلا أنها أصبحت خلال فترة وجيزة وسيلة فعالة لتمويل الموازنة العامة وتستطيع الحكومة من خلالها الحصول على موارد انتاجية واستثمارية حقيقية لتغطية عجز الموازنة العامة بدلا من اللجوء إلى الاستدانة من القطاع المصرفي ، وتحمل شهادات شهامة قيمة اسمية ثابتة ذات أنصبة محددة فى صندوق خاص يحتوى على أصول الحكومة فى عدد من المؤسسات الربحية.

ويوضح جدول رقم (5) تطور حجم شهادات شهامة خلال الفترة من 1999 حتى 2020

السنة	عدد الشهادات	المبلغ بالمليون جنيه	نسبة التغير فى القيمة %
1999	29450	14.7	.
2000	153530	76.8	421.3
2001	875830	437.9	470.5
2002	1288040	644.0	47.1
2003	2262270	1131.1	75.6
2004	3362197	1681.1	48.6
2005	5575274	2787.6	65.8
2006	7288217	3644.1	30.7
2007	8446201	4223.1	15.9



30.5	5511.3	11022653	2008
33.9	7381.6	14763179	2009
28.1	9452.3	18904539	2010
17.9	11139.8	22279547	2011
16.6	12986.3	25972660	2012
8.8	14134.4	28268735	2013
11.9	15822.9	31645804	2014
16.6	18446.0	36892037	2015
11.7	20609.6	41219161	2016
15.6	23831.4	47662866	2017
12.6	26842.3	53684603	2018
14.9	30842.3	61684542	2019
12.8	34783.0	69566067	2020

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي خلال الفترة من 1998 حتى 2020 وتم حساب النسب بواسطة الباحث

من خلال الجدول السابق يتضح أن شهادة شهامة قد نمت بشكل كبير وملحوظ إذا قفزت تلك الشهادة من 14.7 مليون في عام 1999 إلى 76.8 مليون جنيه لعام 2000 محققا نسبة زيادة مقدارها 422.5 %، كما أن استخدام تلك الشهادات في الفترة من 1999-2009 قد ساعد البنك المركزي في تخفيض معدل التضخم من 467% إلى 8% خلال تلك الفترة، واستمر استخدام تلك الشهادات للسنوات اللاحقة ونمت بشكل كبير إلى 26.8 مليار جنيه في عام 2018، 30.8 مليار جنيه في عام 2019، 34.8 مليار جنيه عام 2020، كما يتضح من الجدول السابق أيضا أن شهادات شهامة نجحت كآليات غير مباشرة للسياسة النقدية وإدارة السيولة وأنها توفر للبنك المركزي بديلا معقولا للسندات القائمة على سعر الفائدة للتدخل من خلال عمليات السوق المفتوحة، ويوضح الجدول التالي الفروق بين شهادتي شمم وشهامة:

جدول رقم (6) يوضح مقارنة بين شهادتي شمم وشهامة

شهادة	شمم	البيان
توفير التمويل للحكومة	التحكم في السيولة عند المصارف	الغرض او الهدف
الجمهور عموما بما فيه المصارف	المصارف والمؤسسات المالية الكبرى	السوق المستهدف
أسهم الحكومة في بعض المؤسسات المالية	أسهم الحكومات وبنك السودان في مختلف المصارف	التكوين
لها اجل محدد مما يسهل من عملية تمويل	ليس لها اجل محدد بما يمكن من تداولها في الأسواق	الأجل
ليس هناك التزام من بنك السودان بإعادة	بنك السودان مستعد لشراؤها عند الطلب في اى وقت	درجة السيولة

تم إعداد هذا الجدول بواسطة الباحث بعد الاستعانة بالمراجع السابق الإشارة إليها

3- صكوك الاستثمار الحكومي (صرح)

يتم إصدارها على شكل صيغة المضاربة وهي عبارة عن صكوك مالية تقوم على مبدأ الشريعة الإسلامية تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني السوداني وتتم إدارتها وتسويقها في السوق الأول عبر شركة السودان للخدمات المالية ، وتستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشروعات البنية التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة ، وفي نفس الوقت إمكانية استخدام تلك الشهادات من قبل البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية في البلد ، كما أنها تستخدم في تمويل عجز الموازنة العامة ، وقد تم استحداثها عام مايو 2003 وقا لصياغة المضاربة الإسلامية من قبل وزارة المالية.¹

ويوضح جدول رقم (7) تطور حجم صكوك الاستثمار الحكومية صرح خلال الفترة من 2004 بداية العمل بتلك الصكوك وحتى 2020.

1- أزهرى الطيب الفلكي، دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان (دراسة حالة شركة السودان للخدمات المالية المحدودة للفترة من (1998-2010) ، رسالة دكتوراه ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012 م) ص 13.



جدول رقم (7) حجم صكوك الاستثمار الحكومية صرح
خلال الفترة من 2004 بداية العمل بتلك الصكوك وحتى 2020.

السنة	عدد الشهادات	المبلغ بالمليون جنيهه	نسبة التغير فى القيمة
2004	1280000	128	
2005	5660000	566	%342.2
2006	12990816	1299.1	%129.5
2007	17050795	1705.1	%31.3
2008	18725819	1872.6	%9.8
2009	20223815	2022.4	%8.0
2010	18264917	1826.5	%9.7-
2011	19442477	1944.2	%6.4
2012	14761555	1476.2	%24.1-
2013	8413256	841.3	%43.0-
2014	8279799	828	%1.6-
2015	9042101	904.2	%9.2
2016	8291901	829.2	%8.3-
2017	8195403	819.5	%1.2-
2018	10524097	1052.4	%28.4
2019	10524097	1052.4	%28.4
2020	14244515	1424.2	%35.3

مصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي خلال الفترة من 2004 حتى 2020 وتم حساب النسب بواسطة الباحث

ويتضح أن صكوك الاستثمار صرح قد سجلت رقما كبيرا في بداية إصدارها بارتفاع قدره 342.2 % وهذا يؤكد زيادة الإقبال على التعامل بها وان سجلت تراجعاً كبيراً في 2012، 2013 إلى 24.1%، 43.0 % على التوالي لكن بدا هذا التراجع يقل إلى أن وصل في عام 2013 إلى 24.1%، في عام 2014 وارتفع الإقبال ليسجل نموا يقدر بنحو 9.2 % في 2015، ولكن تراجع مرة أخرى في 2016، 2017 ليقدر نموها بنحو -8.3 %، -1.2 % إلا أن معدل نمو ارتفع مرة أخرى ليسجل 28.4 % فى عامى 2018، 2019، 35.3 % عام 2020 نتيجة ارتفاع عدد الشهادات المباعة للشركات والصناديق¹.

1- شركة السودان للخدمات المالية، التقرير السنوي لشركة السودان للخدمات المالية لعام 2013، الخرطوم، مطبعة السودان للعملة المحدودة، (2013) ص18-22.

شهادة إجارة البنك المركزي (شهاب)

شهادة إجارة البنك المركزي (شهاب) تم إصدارها على عقد الإجارة في عام 2005 م بدلا من شهادات البنك المركزي " شمم " كأداة من أدوات إدارة السيولة وتوفير فرص استثمارية تحقق ربح لحملة هذه الصكوك ويعتبر الهدف من هذه الصكوك تحقيقا لتمكين للبنك المركزي في إدارة السيولة وتوفير العديد من الفرص الاستثمارية التي تحقق ربحاً لحملة هذه الصكوك ويتحقق ذلك بتصكيك أصول البنك المركزي وعرضها للمستثمرين.¹

شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة)

أنشئ ذلك الصندوق بغرض القيام بتجميع الموارد من المستثمرين عن طريق عقد المضاربة المقيدة لتوظيفها لشراء بعض أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء وتأجيرها لوزارة المالية والاقتصاد إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيه ، و يبلغ عمر الصندوق 48 شهر تبدأ عند اكتمال واقعة بيع أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء محل إجارة الصندوق ، تمت إجارة الصندوق في ديسمبر 2012 ليبدأ الاكتتاب بحلول 2013 م، ويهدف الى اصدار صكوك بغرض توفير فرص استثمارية تحقق عائدا لحملة هذه الصكوك بتصكيك أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء وعرضها على المستثمرين وتوفير موارد مناسبة للدولة بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية.²

1- أزهرى الطيب الفلكي، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

2 أزهرى الطيب الفلكي، المرجع السابق، ص 14.



جدول رقم (8) تطور مبيعات شهادات شاشة خلال الفترة (2013-2020)

السنة	القيمة بالمليون جنيه
2013	2242
2014	2242
2015	2242.6
2016	2242.6
2017	2242.6
2018	2242.6
2019	2242.6
2020	2242.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي خلال الفترة من 2013 حتى 2020

1- شهادة إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترو (شامة) :-

شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترو " وهى عبارة عن شهادات استثمارية متوسطة الاجل بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد الوكالة الشرعية لتوظيفها لشراء اصول المصفاة وتأجيرها لوزارة المالية إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيه وبدات فى سنه 2010 باجمالى مبيعات 1422 مليون جنيه وحققت عائد 1892 مليون جنيه بداية من 2011 حتى 2020

شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور)

بدا العمل فى شهادات نور فى عام 2012 ، وانتهى العمل بها فى عام 2014 ، وهى عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل (ثلاث سنوات) برأسمال قدره 758 مليون دولار امريكى ، وبقيمة اسميه قدرها 100 دولار امريكى للشهادة الواحدة ، وعائد سنوي متوقع فى حدود 7 % ، تدفع كل ستة أشهر بنفس العملة أو ما يعادلها ، وكان الهدف من إصدارها هو توفير موارد مناسبة للدولة، وتم تصفيتيها تدريجيا.¹

1- ازهرى الطيب الفلكي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

جدول رقم (10) تطور مبيعات شهادات النور

خلال الفترة 2012-2014

السنة	العدد	القيمة بالمليون جنيه
2012	7580000	7580
2013	4769500	4770
2014	7580000	7580

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي خلال الفترة من

2012حتى 2014

سادساً- مساهمة الصكوك المحلية السودانية في الناتج المحلي وتمويل عجز الموازنة العامة

إن نمو العجز في الموازنة العامة بدولة السودان يمثل إحدى مظاهر الاختلالات الأساسية في الاقتصاد السوداني ، إذ يتضح من البيانات السابق عرضها التزايد المستمر وبصورة مطردة خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى حدوث العديد من المتغيرات على الصعيد المحلي والدولي منها الأزمات المالية العالمية وما نجم عن تلك المتغيرات من آثار سلبية على الاقتصاد العالمي ، ومن ثم فإن السودان لم تكن بعيدة عن تلك الأحداث وبالتالي كان لها تأثيراتها السلبية أو الإيجابية على اقتصادها وبصفة خاصة في تطبيق سياساتها النقدية والمالية للتغلب على عجز الموازنة العامة ، وكذا حدوث الانفصال مع جنوب السودان وما استتبعته من فقدان السودان إلى جزء كبير من إيرادات النفط الذي ذهب إلى جنوب السودان حيث أثر الفشل في الاتفاق مع دولة جنوب السودان بصورة سلبية على الإيرادات العامة ومن ثم على الزيادة في العجز الموازني الأمر الذي وجب معه التفكير من منظور آخر لتمويل هذا العجز عن طريق أدوات مالية حقيقية مثل الصكوك، ولقد ساهمت الصكوك الإسلامية في تمويل جزء من عجز الموازنة العامة باستخدام شهادات المشاركة الحكومية وكذلك صكوك الاستثمار الحكومية ، حيث أن لها دوراً في زيادة الناتج المحلي الاجمالي،¹

1حكيم براضية، دور الصكوك الإسلامية في إدارة السيولة وتمويل الموازنة العامة، مجلة المعيار

الجديد ، العدد 10 ، 2016 ، (الجزائر ، جامعة تسمسليت) ، ص279



ويوضح جدول رقم (11) اجمالي الشهادات المصدرة بكافة انواعها وقيمتها مقارنة
بالناتج المحلي الاجمالي

جدول رقم (11)

اجمالي الشهادات المصدرة بكافة انواعها وقيمتها مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي

السنة	اجمالي الشهادات المباعة	اجمالي القيمة (مليون جنيه)	الناتج المحلي الاجمالي بالمليون جنيه	%
1999	29450	14.7	27058.81	0.05
2000	153530	76.8	33770,7	0.23
2001	875830	437.9	40658,5	1.10
2002	1288040	644.0	47756,0	1.30
2003	2262270	1131.1	55733,7	2.02
2004	4643197	1809.1	68721,4	2.63
2005	11235274	3353.6	85707,1	3.91
2006	20279073	4943.2	99086,7	4.99
2007	25496996	5928.3	90339,0	6.56
2008	29748473	7383.9	120734,0	6.11
2009	34986994	9403.8	135659,0	6.93
2010	40013801	12701.0	162203,9	7.83
2011	45693281	15163.2	186689,0	8.12
2012	52243185	24079.2	243412,8	9.89
2013	49778791	17126.3	294630,2	5.81
2014	55774862	28364.9	471295,0	6.02
2015	54203397	23484.8	582937,0	4.03
2016	57780321	25573.4	667568,0	3.83
2017	64127528	28785.5	773467,0	3.72
2018	74022884	33722,6	1228976,3	2.73
2019	80477898	36029.2	1950330,2	1.85
2020	92079841	40341.9	3974714,5	1.02

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي خلال الفترة من
1999 حتى 2019

من خلال الجدول السابق يتضح العلاقة بين حجم إصدار شهادات الصكوك الحكومية السودانية مقارنة بالنتائج المحلى الاجمالي حيث يتضح من الجدول ارتفاع نسبة حجم الإصدار مقارنة بالنتائج سنة تلو الأخرى بدأت بنسبة 0.05 % عام 1999 واستمرت في التزايد بعلاقة طردية بين حجم الإصدار وزيادة في الناتج المحلى حتى وصلت إلى حوالي 10.0% سنة 2012 الأمر الذي يعكس اهتمام السودان باستغلال مواردها الداخلية بإصدار الصكوك المحلية ، وبالرغم من تزايد حجم الإصدار لتلك الصكوك وتزايد حجم الناتج فى تلك المدة إلا إن نسبة حجم إصدار تلك الشهادة إلى الناتج المحلى انخفضت حتى وصلت في سنة 2020 إلى نحو 1.02% من الناتج المحلى وذلك لزيادة نسبة نمو الناتج المحلى الاجمالي فى السنوات الاخيرة عن الزيادة فى اصدار تلك الشهادات.

أ- علاقة الناتج المحلى الاجمالي في السودان بالصكوك الإسلامية (شهادات المشاركة الحكومية شهامة)

ارتفعت نسبة حجم الإصدار مقارنة بالنتائج سنة تلو الأخرى بدأت بنسبة 0.05 % عام 1999 واستمرت في التزايد بعلاقة طردية بين حجم الإصدار وزيادة في الناتج المحلى حتى وصلت إلى حوالي 6% سنة 2011 الأمر الذي يعكس اهتمام السودان باستغلال مواردها الداخلية بإصدار الصكوك المحلية (شهامة) ، وبالرغم من تزايد حجم الإصدار لتلك الصكوك في بداية عام 2012 حتى 2019 وتزايد حجم الناتج فى تلك المدة إلا إن نسبة حجم إصدار تلك الشهادة إلى الناتج المحلى انخفضت حتى وصلت في سنة 2018 إلى نحو 2.18 % من الناتج المحلى ، 1.58 % عام 2019، 0.87 % عام 2020 وذلك لزيادة نسبة نمو الناتج المحلى الاجمالي فى السنوات الاخيرة عن الزيادة فى اصدار شهادة شهامة ، كما هو موضح بجدول رقم (12).



جدول رقم (12)

السنة	حجم شهادات المشاركة	الناتج المحلي الاجمالي	%
1999	14.7	27058.81	0.05
2000	76.8	33770,7	0.23
2001	437.9	40658,5	1.08
2002	644.0	47756,0	1.35
2003	1131.1	55733,7	2.03
2004	1681.1	68721,4	2.45
2005	2787.6	85707,1	3.25
2006	3644.1	99086,7	3.68
2007	4223.1	90339,0	4.67
2008	5511.3	120734,0	4.56
2009	7381.6	135659,0	5.44
2010	9452.3	162203,9	5.83
2011	11139.8	186689,0	5.97
2012	12986.3	243412,8	5.34
2013	14134.4	294630,2	4.80
2014	15822.9	471295,0	3.36
2015	18446.0	582937,0	3.16
2016	20609.6	667568,0	3.09
2017	23831.4	773467,0	3.08
2018	26842.3	1228976,3	2.18
2019	30842.3	1950330,2	1.58
2020	34783.0	3974714,5	0.87

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي خلال الفترة من 1999حتى 2020 وتم حساب النسب بواسطة الباحث

ب : علاقة الناتج المحلي الاجمالي في السودان بالصكوك الإسلامية (صرح)

يبرز جدول رقم (13) العلاقة بين حجم إصدار شهادات (صرح) مقارنة الناتج المحلي الاجمالي في السودان حيث يتضح من الجدول أن سنة 2007 بلغت أعلى نسبة حجم إصدار من الناتج المحلي الاجمالي بنحو 1.89 % ومن سنة 2008 بدأت النسبة في التراجع وكلما زاد ناتج المحلي الاجمالي انخفضت نسبة حجم إصدار الشهادة إلى ذلك الناتج حتى وصلت في سنة 2019 الى نحو 0.05 % ، 0.04 % عام 2020 .

جدول رقم (13)

العلاقة بين حجم إصدار شهادات (صرح) في السودان مقارنة الناتج المحلي
الاجمالي الفترة خلال الفترة (2004-2020)

السنة	حجم شهادات المشاركة الحكومية (صرح) بالمليون	الناتج المحلي الاجمالي بالمليون جنيه	%
2004	128	68721,4	0.19
2005	566	85707,1	0.66
2006	1299.1	99086,7	1.31
2007	1705.1	90339,0	1.89
2008	1872.6	120734,0	1.55
2009	2022.4	135659,0	1.49
2010	1826.5	162203,9	1.13
2011	1944.2	186689,0	1.04
2012	1476.2	243412,8	0.61
2013	841.3	294630,2	0.29
2014	828	471295,0	0.18
2015	904.2	582937,0	0.16
2016	829.2	667568,0	0.12
2017	819.5	773467,0	0.11
2018	1052.4	1228976,3	0.09
2019	1052.4	1950330,2	0.05
2020	1424.2	3974714,5	0.04

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي خلال الفترة من
2004حتى 2020 وتم حساب النسب بواسطة الباحث

سابعاً : مساهمة الصكوك المحلية السودانية في تمويل عجز الموازنة العامة

تقوم السودان كغيرها من الدول بمحاولة تغطية العجز في موازنتها العامة من خلال
إتباعها الأساليب التقليدية وكذا الحديثة، كما أنها تغطي عجزها بالتمويل الخارجي وكذا
المحلي، كما أن هذا الأخير يعد الملجأ الأكثر إتباعاً من الحكومة السودانية متبعة فيه
الصكوك الإسلامية كإحدى آليات تمويل العجز بديلاً لأدوات الدين العام التقليدية



وتستفيد منها الحكومات لتوفير ما تحتاجه من موارد بغرض تمويل العجز في ، حيث يتميز كل نوع من الصكوك بالاستجابة للاحتياجات المختلفة ويوضح الجدول رقم (14) مساهمة الصكوك المحلية السودانية في تمويل عجز الموازنة العامة .

باقي ادوات الدين	مشاركة الصكوك في تمويل العجز			صافي التمويل المحلي	صافي التمويل الخارجي	عجز الموازنة الكلى	السنة
	صكوك التنمية	صكوك الاستثمار (صرح)	صكوك المشاركة الحكومية (شهادة)				
104	0	0	0	104	34	138	1998
98	0	0	15	113	105	218	1999
56	0	0	10	66	116	182	2000
98	0	0	28	196	54	250	2001
292	0	0	81	373	83	456	2002
51	0	0	51	102	224	326	2003
242	0	0	58	300	500	800	2004
390	0	0	792	1182	481	1663	2005
1355	0	0	856	2211	967	3178	2006
197	0	0	580	777	1732	2509	2007
0	0	167	300	467	811	1278	2008
1420	1721	95	749	3985	611	4896	2009
4610	0	1662	2020	8293	707	7586	2010
129-	0	522	1688	2080	35	9427	2011
2998	0	501	1886	5385	268	7563	2012
4149	0	496	739	5383	1073	6457	2013
1884	0	173	1612	3669	756	4417	2014
4821	0	(50.3)	2611	7382	(405)	6976	2015
8191	0	(206)	2109	10094	1141	11125	2016
12337	0	(36)	3276	15450	(385)	14314	2017
31177	0	206	3011	34394	3518	37846	2018
41084	0	1577	3100	45761	1746	63836	2019

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي لسنوات 1998:2020

جدول رقم (15)

نسب مساهمة الصكوك الإسلامية الحكومية في تمويل عجز الموازنة العامة بالسودان

اجمالي مساهمة الصكوك في تمويل العجز (%)	مشاركة الصكوك في تمويل العجز			نسبة مساهمة صافي التمويل المحلي (%)	نسبة مساهمة صافي التمويل الخارجي (%)	السنة
	نسبة مساهمة صكوك التنمية (%)	نسبة مساهمة صكوك الاستثمار (صرح) (%)	نسبة مساهمة صكوك المشاركة الحكومية (شهادة) (%)			
	0	0		75.4	24.6	1998
6.9	0	0	6.9	51.8	48.2	1999
5.5	0	0	5.5	36.3	63.7	2000
11.2	0	0	11.2	78.4	21.6	2001
17.8	0	0	17.8	81.8	18.2	2002
15.6	0	0	15.6	31.3	68.7	2003
7.25	0	0	7.25	37.5	62.5	2004
47.6	0	0	47.6	71.1	38.9	2005
26.9	0	0	26.9	69.6	20.4	2006
23.1	0	0	23.1	31.0	69.0	2007
36.5	0	13.1	23.4	36.5	63.5	2008
63.61	43.4	2.1	18.1	99.9	0.1	2009
48.52	0	21.9	26.6	109.3	9.3-	2010
62.5	0	14.7	47.8	96.5	0.6	2011
61.1	0	6.5	24.6	83	3.5	2012
19.0	0	8.0	11.0	83	17-	2013
40.0	0	4.0	36.0	106	6-	2014
38.1	0	0.7	37.4	92	10	2015
21.0	0	2.0	19.0	108	3-	2016
22.0	0	1.0-	230	91.4	3.8	2017
8.5	0	0.5	8.0	90.8	9.2	2018
7.4	0	2.5	4.9	71.7	2.7	2019
26.9	اجمالي مساهمة الصكوك في تمويل العجز			71.6	21.1	

تم حساب النسب بواسطة الباحث من الجدول السابق مباشرة



من خلال الجدولين السابقين يتضح أن العجز الكلي في تزايد مستمر من سنة لآخرى ، كما أن ذلك العجز قد تم تمويله خلال السنوات محل الدراسة من خلال مصادر داخلية أي تمويل محلي وأخرى خارجية أي مصادر تمويل خارجي، كما يلاحظ أن أداء التمويل المحلي في تزايد كبير حيث أن حكومة السودان تلجأ إلى التمويل الداخلي بدل الخارجي وقد استحدثت حكومة السودان الصكوك الإسلامية كآلية لتغطية وتمويل العجز محليا .

ويتضح من الجدول رقم (15) أن أكبر نسبة لمساهمة الصكوك كانت 2009 حيث بلغت تلك النسبة نحو 63.6 % (تتضمن نسبة مساهمة صكوك التنمية البالغة نحو 43.4 %) كما ان اكبر نسبة تغطية لتمويل عجز الموازنة من جانب صكوك شهامة وصرح فقط كانت سنه 2010 بنسبة 48.5% (26.6% لصكوك شهامة، 21.9% لصكوك الاستثمار صرح) على التوالي من تغطية عجز الموازنة ، كما ان متوسط نسبة تمويل عجز الموازنة العامة من جانب صكوك صرح وشهامة في فترة الدراسة بلغت نحو 26.9 % .

حيث أن الصكوك التي تخدم عجز الموازنة العامة بصفة كبيرة هي صكوك "شهامة" وصكوك "صرح"، حيث أن شهادات المشاركة الحكومية "شهامة" كان الهدف من إصدارها هو توفير آليات للبنك المركزي تساعد على إدارة السيولة، إلا أنها أصبحت خلال فترة وجيزة وسيلة فعالة لتمويل العجز في الموازنة العامة، ومن خلالها تستطيع الحكومة الحصول على جملة من الموارد الحقيقية من الجمهور لتغطية عجز الموازنة العامة بدلا من الاستدانة من القطاع المصرفي، وقد مرت هذه الشهادات بتطور كبير خلال الفترة محل الدراسة .

أما في ما يخص صكوك الاستثمار الحكومية "صرح" فيتم إصدارها وفقا للمضاربة، وتستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشاريع البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه، كما أنها تهدف إلى توظيف المدخرات في التمويل الحكومي

لمقابلة الصرف على المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية دون تلافى دورها في تغطية عجز الموازنة العامة للسودان.¹

كما انه يتضح ان الصكوك السودانية ساهمت في تثبيت دعائم وتطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية، والذي انعكس بالإيجاب على الاقتصاد السوداني وحجم تداول البنوك والمؤسسات المالية فيه، كما ان تلك الشهادات تعطي أرباح شبه ثابتة لفترات معينة وهذا يساعد على التخطيط للأرباح في المستقبل، كذلك ساهمت الصكوك في الرفع من مستوى التمويل المقدم من البنوك وحجم تداول هذه الأخيرة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

• نتائج الدراسة:

من الدراسة السابقة أمكن التوصل الى النتائج التالية :

- إن عجز الموازنة العامة يمثل احد اهم المشكلات التي يعانى منها الاقتصاد السودانى حيث يعتمد فنتغطية هذا العجز على الاستدانة ، وحيث أن اغلب الدول النامية تلجأ إلى الأساليب التقليدية التضخمية فى تغطية العجز فى موازاناتها ، وسواء التمويل كان محليا او خارجيا فأن لكل أسلوب من هذه الاساليب لة من الاثار السلبية ، " فعلى سبيل المثال فأن الإفراط فى اصدار النقود يرتبط بنوع معين من الاختلال والمتمثل فى التضخم، كما أن الإفراط فى الاقتراض لسد هذا العجز من الخارج يرتبط بتفاقم مشكلة الدين الخارجى، كما أن الإفراط فى الاقتراض المحلى التقليدى يرتبط باختلال آخر فى غاية الخطورة أيضا، وهو ارتفاع أسعار الفائدة ، وما له من تداعيات على الاستثمار، وتفاقم فى حجم الدين وخدمة هذا الدين، وهذه العلاقة بين أساليب التمويل المختلفة، والاختلالات الاقتصادية المترتبة عليها تكون أكثر تعقيداً أو تشابكاً من ذلك فى الواقع العملي " ، والجدير بالذكر انه بعد المعاناة التى واجهتها السودان فى لجوئها الى الاساليب التقليدية

1- السعيد بريكة، سناء مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص190



التي تنتهجها لتمويل عجزها الموازى وتضاعف هذا العجز وتحولة من عجز دورى الى عجز هيكلى ، فكان لابد لها من ايجاد أساليب أخرى لتمويل العجز وزيادة إيراداتها بشرط ان تكون تلك الاساليب أكثر فاعلية في تغطية العجز الناتج عن القصور الذى تواجهه هذه الدول ، ومن ثم فقد قامت هذه الدول باللجوء الى البدائل الشرعية والمالية الإسلامية للخروج من هذا المازق.

- هناك تزايد مضطرد لعجز الموازنة العامة فى السودان خاصة مع انفصال الجنوب فى 2011 ويرجع ذلك لفقدان جزء كبير من النفط بعد انفصال الجنوب
- إن تفاقم العجز في الموازنة العامة فى السودان فى فترة الدراسة يرجع إلى الاختلال الهيكلي في اقتصادها، وعدم قدرة مواردها على تغطية استخداماتها بصفة مستمرة وبذلك فإن مشكلة العجز مشكلة هيكلية.
- هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلى الاجمالى وعجز الموازنة فاذا زاد الناتج انخفض عجز الموازنة.
- تعتبر دولة السودان من الدول الرائدة فى استخدام الصكوك الاسلامية كبديل للوسائل التقليدية حيث أن تفكير المسئولين عن المالية والاقتصاد فى دولة السودان باستخدام الية الصكوك الاسلامية كأداة لتمويل العجز الموازى لها جاء نتيجة اعتبارات هامة اهمها قدرة وكفاءة الصكوك ان تصبح البديل الأمثل عن الاساليب التمويلية التقليدية كما انها موارد ناتجة عن عمليات انتاجية واستثمارية ، وقد اعتمدت السودان على الصكوك المالية الإسلامية لتغطية عجز الموازنة العامة لديها وقد لاقت تلك الفكرة نجاحا ملحوظا فى دولة السودان حيث باتت قادرة على تقليل الفجوة التمويلية حتى حدثت المشاكل الكبيرة التى عانى منها الاقتصاد السودانى جراء انفصال جنوب السودان عن دولة السودان وما استتبعه من مشاكل اقتصادية كبيرة ، ومن ثم فأن الصكوك الإسلامية باتت من الأدوات التمويلية الهامة والتي تؤدي إلى التنويع في مصادر الموارد المالية و قدرتها على توفير

السيولة اللازمة لتغطية احتياجات الحكومة كبديل على أدوات الدين العام العام التقليدية مثل الاذون والسندات .

■ من خلال تحليلنا لفترة الدراسة يتضح ان هناك زيادة فى النمو لاصدارات شهادات شهامة وصرح بشكل كبير منذ بداية اصدارهما، واستمرت هذه الزيادة وهذا النمو لكن بنسب اقل مما كانت عليه الا ان هذا النمو تراجع في الاعوام الاخيرة من فترة الدراسة .

■ من خلال دراستنا الى تجربة السودان في اصدار الصكوك الاسلامية اتضح ان تلك الصكوك تلعب دورا هاما فى تغطية جزء من العجز في الموازنة ، حيث بلغ متوسط مساهمة الصكوك الاسلامية فى تمويل عجز الموازنة فى الفترة من سنة 1998 حتى 2020 نحو 26.9 % .

■ من خلال الدراسة اتضح أن الصكوك الإسلامية بأنواعها المختلفة (شهامة ، صرح ، وغيرها من بقية الصكوك) قادرة لتصبح البديل المناسب لادوات التمويل التقليدية التضخمية ولديها القدرة ان تلعب دورا هاما لفي تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة، ويمكن ايضا للدول الاستفادة القصوى من الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريعها كمشاريع البنية التحتية والتي تتطلب تمويلا كبيرا وتمثل عبئا على الخزانة العامة.

● التوصيات

بعد أن تم عرض المحاور الرئيسية للدراسة وتم البحث فى دور الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل عجز الموازنة العامة في السودان ، توجد بعض التوصيات التي يمكن من خلالها تحسين الادوات التمويلية البديلة فى السودان يُمكن تناولها كما يلي:

1. ضرورة قيام حكومة السودان بالسعى نحو زيادة الناتج المحلى الاجمالي وذلك عن طريق زيادة كفاءة عناصر الانتاج واستغلال كافة الموارد الطبيعية بالسودان



2. ضرورة سعى حكومة السودان الى زيادة اصدارات الصكوك الاسلامية كبديل لادوات التمويلية التضخمية وتوجية تلك الصكوك فى مختلف قطاعات الدولة وذلك لامكانية الاستفادة من المدخرات بدلا من تركها مجمدة بدون توظيف .
3. لابد من زيادة وعى المواطنين فى دولة السودان باهمية الصكوك الإسلامية من خلال تنظيم ندوات تعريفية بهذه الأداة المالية الإسلامية ومميزاتها ودورها الكبير فى تمويل عجز الموازنة العامة وفى المساهمة فى تمويل البنية التحتية.
4. لابد من العمل بكتافة على تطوير الاليات الخاصة بإصدار الصكوك الإسلامية فى السودان لجذب دخول مستثمرين جدد لسوق الصكوك سواء محليين او خارجيين وبخاصة بعد الازمات المالية التى تضرب العالم وظهور الامراض والابوئة وانتشارها فى كل دول العالم وزيادة عجز الموازنة العامة بشكل كبير فى السودان .
5. السعي ليتم وضع تصنيف للصكوك الحكومية السودانية من قبل مؤسسات التصنيف الدولية المنوط بها عمل ذلك والمعترف بها وذات الصبغة الدولية ، حيث ان تلك التصنيفات تعد مرجعا هاما جدا لنظرة المستثمرين فى تلك الإصدارات السيادية.
6. ان الدول النامية ودول العالم الثالث عانت معاناة كبيرة مع برامج التصحيح الهيكلى التى تفرضها المنظمات الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولى فى اصلاح اقتصادات تلك الدول وإعادة جدولة الديون الخارجية لتلك الدول النامية، وفى نفس الوقت ابدت تلك الدول تخوفا من تطبيق واستخدام الصكوك الاسلامية، لذلك لابد من تلك الدول القيام باستبدال الأدوات التقليدية بالأدوات الإسلامية والحكم عليها من خلال النتائج.

• مراجع الدراسة

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- كتب :

1. أيمن طه حمد النيل، قياس وتحليل الاثار المالية للخصخصة على الموازنه العامة للدولة فى السودان، (الخرطوم، دار عزة للنشر والتوزيع، 2011 م)
2. حامد عبد المجيد دراز، "مبادئ المالية القروض العامة"، (القاهرة، الدار الجامعية، 2000 م)
3. رمزي ذكى: الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، (جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، 2003م).

ب - دوريات علمية:

- 1- أحمد عبد الصبور الدلجوى، دور الصكوك الإسلامية فى تمويل عجز الموازنة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 03، مارس 2018، (الجزائر، جامعة مسيلة).
- 2- السعيد بريكة : " دور الصكوك الإسلامية فى تحقيق التنمية الاقتصادية - تجربة السودان"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، (الجزائر: جامعة أم البواقي، المجلد 5، العدد 5 ، 2017 م) .
- 3- حكيم براضية، دور الصكوك الإسلامية فى إدارة السيولة وتمويل الموازنة العامة ، مجلة المعيار الجديد ، العدد 10 ، 2016 ، (الجزائر ، جامعة تسمسليت) .
- 4- سندس حميد موسى " تقييم دور الصكوك الإسلامية فى معالجة عجز الموازنة العامة للدولة ، السودان نموذجاً " مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، العدد 21 ، أكتوبر 2017، (العراق ، جامعة الكوفة) .
- 5- منير راشد، تصميم برامج الاستقرار والتصحيح الاقتصادى، مجلة البحوث التجارية، المجلد 40، العدد 2، أكتوبر 1998(أبو ظبي صندوق النقد العربى، معهد السياسات الاقتصادية).



ج - رسائل علمية

1-أزهري الطيب الفلكي، دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان (دراسة حالة شركة السودان للخدمات المالية المحدودة للفترة من 1998-2010) رسالة دكتوراه (الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2012 م) .

2- زهيرة غالمي: "تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية"، رسالة دكتوراه ، (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة حسيبة بن بو علي، 2017)

3- منال بوضياف ، دور الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الموازنة العامة (دراسة حالة تجريتي ماليزيا والسودان للفترة 2008 -2018) ، رسالة دكتوراه ، (الجزائر ، جامعة محمد خيضر - بسكرة ، 2018)

د - مؤتمرات وندوات وملتقيات

1- الطيب داودي، صبرينة كردودي، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، الملتقى الدولي حول منتجات و تطبيقات الهندسة المالية الإسلامية بين الصناعة التقليدية والصناعة الإسلامية، (الجزائر ، جامعة سطيف، الجزائر، ٢٠١٤م)

2- رفيق شرياق، الصكوك الإسلامية كمقترح تمويلي لتوسيع المشاركة الشعبية في عملية تمويل التنمية الاقتصادية التجريتين الماليزية والسودانية، مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي، جامعة اليرموك، (الأردن، يومي ١٢/١٣ نوفمبر ٢٠١٣م)

3- زواق الحواس، كفاءة الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الدوازنة العامة، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والذندسة الدالية، (الجزائر، جامعة الدسيلة، 2014)

4- فتح الرحمن على محمد صالح، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، ورقة عمل مقدمة لمنندى الصيرفة الإسلامية (بيروت، الجمهورية اللبنانية، 2008 م)

هـ - تقارير:

1. بنك السودان المركزي: التقرير السنوي (الخرطوم: بنك السودان المركزي، أعداد مختلفة).
 2. شركة السودان للخدمات المالية، التقرير السنوي لشركة السودان للخدمات المالية، (الخرطوم ، مطبعة السودان للعملة المحدودة ، أعداد مختلفة).
 3. صندوق النقد الدولي، مبادئ إرشادية للتصحيح المالي ، (واشنطن ، إدارة الشؤون المالية، ، سلسلة كتيبات رقم 49 سنة 1995)
 4. وزارة المالية والاقتصاد الوطنى السودانى ، العرض الاقتصادي للعام السنوى، (الخرطوم ، الادارة العامة للتخطيط والدراسات والسياسات ، أعداد مختلفة)
 5. ———، لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية لسنة 2007 م (الخرطوم: مطابع العملة، 2007)
 6. ———، منشور اهداف وموجهات الموازنة العامة لسنة 2007 (الخرطوم: مطابع العملة، 2007) .
 7. ———، أداء الاقتصاد السودانى خلال الفترة من 2000م- 2014م، (الخرطوم: مطابع العملة، 2014).
 8. ———، تقرير قطاع المالية العامة الوضع الراهن التحديات الرؤى المستقبلية، (الخرطوم ، مطابع السودان - الوطنية ، 2012)
- ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

Articles:

- 1) William R Barnes & Christopher w .Hoene, “ Fiscal futures: Toward a system of public finance for the 21st century” Government finance Review, Chicago : Jun 2001 . vol.17. iss.3

Working Paper:

- 1) International Momentary Found (IMF), “Government FinanceStatistics Manualworking papers (Washington, D.C., IMF 2001)



-
- 2) Naved Mohamed “**Sukuk, An introduction of underlying principles and Structure**,(Qatark. DAR AL- ISTITHmar highlighting common sukuk Structure , June 2014)
 - 3) Philip Caginess, **Studies in quantity Theory of Money** ‘ The Monetary Dynamics of hyperinflation, (In Melton Friedman , University of Chicago press Studies in quantity Theory of Money, 1998 .
 - 4) The World Bank, “**Moving To Performance Based Budgeting** ". Paper Prepared For The Seminar Of Performance Based Budget Under The Auspices Of Ministry Of Finance(Cairo, Institute Of National Planning , 31 March , 2002 .

Internet Sources:

- 1) International Momentary Found (IMF), Government finance statistics manual 2001: IMF, Washington, D.C., 2001,<https://www.imf.org>.
- 2) Revised Manual on fiscal Transparency: IMF, Washington, D.C., 2001<https://www.imf.org>
- 3) Balance of Payment manual: IMF, Washington, D.C., 1993, <https://www.imf.org>
- 4) World Bank (WB), Guidelines,,<https://data.albankaldawli.org>
- 5) For Public Debt Management: IMF, WB, Washington, D.C., 2001,<https://www.imf.org>
- 6) Revised Manual on fiscal Transparency: IMF, Washington, D.C., 2001,<https://www.imf.org>
- 7) IFAC (International federation of accountants), confidential working Draft- for PSC Review Nov 04, <https://www.imf.org>
- 8) IIFM ANNUAL SUKUK REPORT, 7 TH EDITION, April 2018
- 9) Performance Based Budget –The Legislative Fiscal Analyst, 19 October 1999 World Bank,<https://data.albankaldawli.org>
- 10) The World Bank , " Building A Performance Based Budget System " , Paper Prepared for the seminar of performance based budget under the auspices of ministry of finance world bank Institute of national planning, Cairo, Egypt 31 march 2002, <https://data.albankaldawli.org>.

